

Distr.: General  
29 November 2005  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتخذ في اجتماعه الأربعين المعقود في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي أنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة الحكومة الإيفوارية على تنفيذ برنامجها وتدعيم آليات المتابعة القائمة وتعزيزها.

وتجدون طيه البيان الذي أصدره الفريق العامل الدولي عقب اجتماعه الأول، المعقود في أبيدجان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).  
أرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان.

(توقيع) كوفي ع. عنان



## المرفق

## الفريق العامل الدولي - الاجتماع المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

## البيان الختامي

[الأصل: بالفرنسية]

عقد الفريق العامل الدولي الوزاري المعني بكوت ديفوار اجتماعه الأول في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في أبيدجان. وتصدر الإشارة إلى أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنشأ، خلال اجتماعه في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، هذا الفريق، بناء على توصية من مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وذلك "لمساعدة الحكومة على تنفيذ برنامجها وتدعيم آليات المتابعة القائمة وتعزيزها". وأيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا القرار عندما حث في قراره ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الفريق العامل الدولي على الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

واشترك في رئاسة الاجتماع معالي السيد أولييمي أدينيجي، وزير خارجية نيجيريا، ومعالي السيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار، وحضره وزراء بنن، وغانا، وغينيا، والنيجر، وفرنسا، والممثل السامي للأمم المتحدة المعني بالانتخابات، وممثلي جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ويناط بالفريق، بمقتضى الولاية المسندة إليه، تقييم عملية السلام ورصدها ومتابعتها، والعمل بوجه خاص على كفالة احترام الالتزامات التي أخذتها جميع الأطراف الإيفوارية على عاتقها. ومن ثم فبعد أن أقر الفريق جدول أعماله ونظامه الداخلي، استعرض وسائل تنفيذ ولايته بشكل ملموس على امتداد الفترة الانتقالية التي بدأت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ولمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا. وقد أتاح المناقشات تجسيد لإجماع أعضاء الفريق، لا سيما فيما يتعلق بدوره كضامن لعملية السلام والمصالحة وحكم نزيه فيها هدفه تنظيم انتخابات لا يمكن التشكيك فيها قبل حلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ويقر الفريق بأن هذه العملية تستمد جذورها من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، ويذكر بأن ذلك القرار يسري على جميع الأطراف الإيفوارية.

ويعتبر الفريق أن القرار المذكور يحول رئيس الوزراء الذي سيتولى مهامه عما قريب سلطات خاصة ويمنحه جميع الوسائل التي تمكنه من إنجاز مهمته بفعالية وبالكامل وفقاً للقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). ويذكر الفريق بأن القرار ينص، في جملة أمور، على "وجوب أن يتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات الضرورية وفقاً لاتفاق ليناس - ماركوسي، ووجوب توافر كافة الموارد المالية والمادية والبشرية لديه، ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الأمن والدفاع والانتخابات، من أجل ضمان فعالية أداء الحكومة، وضمان الأمن ونشر الخدمات الإدارية والعامة في جميع أرجاء الأراضي الإيفوارية، وقيادة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات نزع سلاح الميليشيات وحلها، وكفالة نزاهة عملية تحديد الهوية وتسجيل الناجين، بما يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة، تدعمها الأمم المتحدة".

وفيما يتعلق بوجه خاص بممارسة رئيس الوزراء لكامل سلطته على حكومته، فهو يملك الصلاحيات الضرورية لإدارة الشؤون الإدارية والمدنية والعسكرية، وتعيين المسؤولين وإعفائهم من مهامهم، ومراقبة الموارد المالية. وفي هذا الصدد، وعملاً بالقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وبالاتفاقات السارية، قرر الفريق ما يلي:

- تقديم كل ما يلزم من دعم لرئيس الوزراء الجديد وللحكومة التي سيشكلها. وسيولي الفريق عناية خاصة لمعالجة جميع العقبات على اختلاف أنواعها (السياسية والقانونية والمالية والإنسانية، الخ) التي قد يواجهها رئيس الوزراء خلال ممارسته لسلطته ابتغاء إنجاز مهمته؛
- تهيئة الظروف لإشاعة الثقة بين جميع الأطراف الإيفوارية الضرورية مما يعد أمراً لا غنى عنه لنجاح عملية السلام والمصالحة في مجملها في كوت ديفوار؛ فترع السلاح، بوجه خاص، سينتج عن ثقة الأطراف في حسن التنفيذ للقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)؛ كما أن عملية تحديد الهوية تعد عنصراً أساسياً من عناصر هذه الثقة وتشكل إحدى الأولويات في السعي نحو إجراء الانتخابات؛
- التركيز على اتباع نهج محدد وعملي قوامه الحرص على الفعالية؛ وباعتبار الفريق مطالباً بتحقيق النجاح، على غرار الأطراف الإيفوارية، فهو مصمم على التصدي دون إبطاء لأي معوقات أو حالات تباطؤ التي قد تشهدها عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار.
- دعوة فريق الوساطة اليومية، الذي تشترك في رئاسته جنوب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ويضم الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بالانتخابات في

كوت ديفوار فضلا عن ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى إبلاغه، عند الضرورة، بأي عقبة تعترض سير العملية على ما يرام وأي إحلال يستلزم تدخله؛ وإدراكا من الفريق للآمال التي تعقدها الأمم المتحدة عليه فسيقوم بتحديد الجهات المسؤولة؛ وسيستخلص الاستنتاجات المشروعة، وذلك بعدة طرق من بينها، الرجوع حسب الاقتضاء إلى مجلس الأمن أو إلى لجنة الجزاءات التابعة له.

وتوطئة لتعيين رئيس الوزراء الجديد في القريب العاجل، قام الفريق، بناء على التكليف الصادر إليه من مجلس الأمن، بوضع خريطة طريق بغية إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة في أقرب وقت ممكن وعلى أقصى تقدير في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتدور خريطة الطريق المذكورة حول العناصر التالية: الحكم والعملية السياسية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح الميليشيات وحلها، وإعادة نشر الإدارة، وتحديد الهوية والمواطنة، والعملية الانتخابية، وإرساء الأمن بدعم من القوات المحايدة، واحترام حقوق الإنسان، والجزاءات وعرقلة حرية التنقل، ومتابعة وسائط الإعلام، والأنشطة الإنسانية. وخريطة الطريق المذكورة مشفوعة أيضا بجدول زمني.

واتفق الفريق على عقد اجتماعه المقبل خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر في كوت ديفوار.